

# العنف ضد المرأة السورية، الجرح النازف في الصراع الدائر



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK  
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME  
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان

نوفمبر

2013

## معلومات ببليوغرافية

العنوان : العنف ضد المرأة السورية، الجرح النازف في الصراع الدائر

المؤلف الرئيسي : سيما ناصر

خبير التوثيق : نبينا عطا الله

التنسيق : ماثيو روتيه

الترقيم الدولي ISBN : 978-87-92990-19-8

مساعدوا التأليف : الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان

منظمة صاحبة الملكية الفكرية : الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان

الناشر : الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان

تاريخ النشر : نوفمبر 2013

عدد الصفحات : 23

اللغة الأصلية : العربية

التدقيق و التحرير النهائي : مارك شايد-بولسن ، ماثيو روتيه، منى سماوي

الترجمة : أيمن حداد

التصميم : الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان

التصنيف بحسب المواضيع : حقوق المرأة / حقوق الإنسان / القانون الجنائي الدولي

التصنيف بحسب الموقع الجغرافي : سوريا

الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان هي المسؤولة الوحيدة على محتويات هذه النشرة ، و لا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبار أن النشرة تعكس موقف الجهات الداعمة

الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان تجمع أكثر من 80 منظمة لحقوق الإنسان والمؤسسات والأفراد الناشطين في ميدان حقوق الإنسان يتوزعون على 30 بلدا في جميع أنحاء المنطقة الأورو-متوسطة. تعمل الشبكة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار إعلان برشلونة بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي.

تم النشر بدعم مالي من الوكالة الدنماركية  
للمساعدات التنموية (DANIDA)  
والوكالة السويدية العالمية للتنمية و  
التعاون (SIDA) و الاتحاد الأوروبي

كوبنهاجن, نوفمبر 2013  
الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان  
Vestergade 16 - 1456 Copenhagen K – Denmark

الهاتف : + 45 32 64 17 00

الفاكس : + 45 32 64 17 02

البريد الإلكتروني [info@euromedrights.net](mailto:info@euromedrights.net)

الموقع الإلكتروني <http://www.euromedrights.org/eng/>



## تقديم

"أثناء التحقيق (داخل مركز الشرطة العسكرية في اللاذقية) وبينما كان والدي لا يزال حاضراً، رشقني المحقق بفنجان القهوة وكان والدي عاجزاً عن فعل أي شيء للدفاع عن ابنته. وبمجرد ما غادر والدي، بدأ العناصر بالتناوب على ضربي بالأيدي والأرجل والسياط، ويبصقون في وجهي، ومن شدة الضرب كنت أنهار مغشياً علي بين كل حين فكان أحدهم يفرغ زجاجة ماء بارد على رأسي حتى أستيقظ ليتابعوا معي التحقيق الذي كان يدوم أحياناً لـ 12 ساعة متواصلة."

لمياء هي طالبة من اللاذقية اعتقلت مع والدها في يونيو/حزيران 2012 أثناء مدهمة المخابرات العسكرية لمنزلها بتهمة تجهيز مشافي ميدانية. احتجزت لمياء لمدة 8 أشهر تعرضت أثناءها لتعذيب شديد.

تُعدُّ مهمة الكشف عن حالات العنف ضد المرأة من أكثر المهام تحدياً في السياق السوري. فثمة تحديات مهمة متصلة بالسياق الثقافي والاجتماعي في سوريا وبمنهجية التوثيق تزيد صعوبة عملية التوثيق ولا سيما في حالات العنف الجنسي. ومن الضرورة بمكان بذل جهود مكثفة ومستدامة لضمان التصدي لهذه الانتهاكات أثناء مرحلة العدالة الانتقالية التي ينبغي أن تبدأ بعد انتهاء النزاع المسلح، وتوظيف الوسائل الملائمة لتقديم درجة كافية من الدعم وإعادة التأهيل للضحايا.

هذه الوثيقة عبارة عن تقرير توثيقي أعدته الناشطة السورية في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة، سيما نصار، وهي عضو في الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وبدعم من الشبكة الأوروبية-متوسطة لحقوق الإنسان ومن خبراء في مجال التوثيق.

يصدر هذا التقرير في إطار مشروع تنفذه الشبكة الأوروبية-متوسطة لحقوق الإنسان بهدف دعم الربط الشبكي بين ناشطي حقوق الإنسان السوريين، أفراداً ومنظمات، والارتقاء بقدراتهم على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وبذل جهود الدعوة والمناصرة بشأنها. انطلقت هذه العملية في عام 2011، ومنذ ذلك الوقت عكفت الشبكة الأوروبية-متوسطة على تنظيم اجتماعات تشاورية وحلقات عمل وتدريب في مجال التوثيق لناشطي حقوق الإنسان بُغية الارتقاء بنوعية التوثيق الذي تضطلع بها منظمات حقوق الإنسان السورية. ومن الجوانب الرئيسية في هذه العملية هو تيسير إمكانية وصول ناشطي حقوق الإنسان السوريين إلى الآليات الدولية على مستوى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وإلى صانعي القرار الآخرين في المنطقة.<sup>1</sup>

يستند التقرير إلى شهادات مباشرة جمعتها الباحثة في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2013، وهي مصنفة في ملفات توثيقية وتشكل أساساً لهذا السرد. أجريت معظم المقابلات مع الضحايا، غير أن التقرير يشير في بعض الحالات إلى إفادات أفراد أسر الضحايا، أو إفادات الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين النفسيين العاملين مع ضحايا العنف ضد المرأة. خضعت ملفات التوثيق لمراجعة خبراء في مجال التوثيق لضمان أن المعلومات التي جرى جمعها تلي المعايير المطلوبة للعمل الميداني. جميع الأسماء الواردة في التقرير هي أسماء مستعارة استُخدمت للحفاظ على سرية وأمن الضحايا والأشخاص الذين جرت مقابلتهم.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على نطاق العنف والانتهاكات التي تطال المرأة السورية في سياق النزاع، بما في ذلك الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي. وهو لا يسعى إلى تقديم صورة شاملة وواقية في هذا الشأن، وإنما يُبرز

<sup>1</sup> المنظمات المشاركة في برنامج الشبكة الأوروبية-متوسطة لحقوق الإنسان تشمل: الشبكة الأشرورية لحقوق الإنسان، مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح)، المنظمة الكردية لحقوق الإنسان، المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD)، المركز الكردي السوري للتوثيق، المركز السوري لحقوق الإنسان، مركز الرقيب، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)، ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

الحاجة إلى بذل جهودٍ مكثفة لتسليط مزيد من الضوء على كافة أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة السورية، بهدف الدعوة إلى محاسبة الجناة في المستقبل، وتقديم الدعم وإعادة التأهيل للضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

وهكذا فإن هذا التقرير يُشكّل علامةً فارقةً في عملية توثيق الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة في سياق النزاع الدائر في سوريا، وينبغي التوسع في المستقبل في التحقيق في عددٍ من الحالات المذكورة في التقرير بهدف ملاحقة مرتكبيها قضائياً. تعتزم الشبكة الأورو-متوسطية متابعة الجهود وتكثيفها من أجل دعم عملية توثيق هذه الانتهاكات بتعاونٍ وثيق مع المنظمات السورية والإقليمية المنتسبة لعضويتها والشريكة لها.

## الفهرس

6	مقدمة.....
7	التحديات التي تعيق توثيق حالات العنف ضد النساء في سوريا.....
8	الإطار القانوني.....
9	1. انتهاك الحق في الحياة.....
9	قتل النساء في سياق النزاع المسلح.....
9	إعدام النساء في المجازر.....
10	اتخاذ النساء دروعاً بشرية.....
11	2. العنف الجنسي سلاحاً في الحرب.....
11	رعب العنف الجنسي.....
12	الاغتصاب أثناء الاقتحامات والمداهمات.....
12	الاغتصاب أثناء الاختطاف.....
12	الاغتصاب داخل السجون والمعتقلات الحكومية.....
13	التحرش الجنسي والإذلال أثناء الاعتقال.....
14	3. الاحتجاز التعسفي و الاخفاء القسري و الاختطاف.....
14	أ. المرافق الحكومية.....
14	الحرمان من المحاكمة العادلة والحجز الانفرادي.....
15	تعذيب المعتقلين.....
17	الظروف الصحية وانعدام الرعاية الطبية.....
18	انتهاك الحق في زيارة النساء المعتقلات بالسجون.....
19	ب. تنامي ظاهرة خطف النساء السوريات.....
19	الخطف العشوائي.....
20	اتخاذ النساء رهائن.....

## مقدمة

في حين تفاقم البعد العسكري للنزاع في سوريا خلال فترة العامين ونصف العام الماضية، أصبحت النساء السوريات معرضات بصفة مطّردة إلى طائفة من الانتهاكات من أطراف مختلفة في النزاع. وسواء أكانت البلد تشهد عمليات قتالية أم هدوءاً نسبياً، تبقى النساء من مختلف الفئات العمرية هن الضحايا الرئيسيات لتبعات تدمير المرافق وتعطيل إمدادات الغذاء، إضافة إلى القتل والاعتقالات واتخاذهن كرهائن للضغط على أزواجهن وأشقائهن، كما تم استخدامهن أحياناً كدروع بشرية.<sup>2</sup>

لقيت آلاف النساء حتفهن أثناء عمليات القصف العشوائي أو المتعمد ضد المدنيين باستخدام متفجرات يُلقى بها من الطائرات أو صواريخ سكود أو المدفعية الثقيلة أو جراء رصاص القناصين.

أصدرت أخصائية نفسية بياناً حول الاعتقالات التعسفية بحسب عملها مع النشطاء السوريين، حيث قالت إنه خلال السنة الأولى، أي في 2011، كانت عمليات احتجاز الإناث في دمشق تستمر لبضعة ساعات وأحياناً بضعة أيام، ودون ممارسة التعذيب الجسدي، إلا أن ذلك كان يتسبب بحالة من القلق والخوف والرعب، وفي بعض الحالات كانت الضحايا يعانين من صدمات ثانوية نتيجة لمشاهدة سجناء من الذكور يتعرضون للتعذيب. وفي السنة الثانية، عام 2012، أصبحت فترات الاعتقال أطول وكانت المحتجزات يتعرضن للتعذيب بدني شديد. وبنهاية عام 2012 ازداد العنف والتهديدات نحو الإناث، وأصبحت تحدث حالات اعتقال تعسفي عند نقاط التفتيش مما تسبب بإصابة العديد من النساء بإجهاد ما بعد الصدمة.

تقرير صدر في 2013/05/13

كما قُتل مئات النساء أثناء المدامات والمذابح التي تكررت في محافظات عديدة في سوريا، إضافة إلى مقتل 28 امرأة على الأقل في مرافق الاحتجاز.

تتعرض النساء السوريات، شبابات ومسنات، إلى عمليات اعتقال تعسفية واختفاء قسري على يد القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها، كما عانين من أشكال مختلفة من التعذيب في مراكز الاحتجاز بهدف انتزاع الاعترافات. وقد بقي بعضهن قيد الاحتجاز لعدة أشهر وحرمن خلال احتجازهن من حقوقهن بالزيارة والاتصال بذويهن، وما يزال مصير بعضهن مجهولاً. وتواجه مئات النساء ملاحقات قضائية ملفقة بتهم دعم وتمويل الإرهاب والمشاركة في العمليات الإرهابية، بحسب القانون رقم 19 (2012) الخاص بمكافحة الإرهاب.

لقد أدى استخدام العنف الممنهج من قبل القوات الحكومية وانتشار النزاع المسلح في جميع أنحاء البلد، وما نجم عنه من ظهور للجماعات المسلحة، إلى خلق سياق مؤاتٍ لارتكاب العنف ضد النساء، بما في ذلك العنف الجنسي. وقد تم ارتكاب الإساءات ضد النساء كأسلوب مقصود لهزيمة الطرف الآخر في النزاع من منظور رمزي ونفسي، مما جعل النساء هدفاً مرغوباً للإساءات مع تصاعد حدة النزاع.

وعلى الرغم من كل هذه الفظائع، فإن الجرائم المرتكبة ضد النساء السوريات تبدو غائبة إلى حد بعيد عن أجدات السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، في حين تنزع وسائل الإعلام إلى تجاهل الأبعاد المعقدة لمعانتهن.

<sup>2</sup> انظر: تدخل مكتوب مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، يونيو/حزيران 2012

[http://www.euromedrights.org/fra/wpcontent/uploads/2013/05/NGO\\_WI\\_Womens-rights\\_Syria\\_HRC23\\_FR.pdf](http://www.euromedrights.org/fra/wpcontent/uploads/2013/05/NGO_WI_Womens-rights_Syria_HRC23_FR.pdf)

## التحديات التي تعيق توثيق حالات العنف ضد النساء في سوريا

من الصعب تكوين صورة شاملة عن ظاهرة العنف ضد النساء في السياق السوري إذ توجد عدة تحديات تعيق توثيق هذا العنف. ونتيجة لذلك، هناك نقص في توثيق العنف ضد النساء والإساءات الجنسية بالمقارنة مع الحالات التي يبلغ عنها الأخصائيون النفسيون والعاملين في المجال الإنساني ونشطاء المجتمع المدني.

إن غالبية الضحايا يرفضن التحدث عن العنف الذي تعرضن له، خصوصاً عندما ينطوي الاعتداء على بعد جنسي إذ يخشين من الوصم الاجتماعي المرتبط بهذه الإساءات. علاوة على ذلك، عادة ما تكون عائلات الضحايا مترددة في الإبلاغ عن الإساءات مثل اختطاف أو اعتقال بناتهن بسبب التصور السائد بأن النساء اللاتي يتم اعتقالهن يتعرضن للاغتصاب والمضايقات الجنسية في السجن. إضافة إلى ذلك، ينتشر في سوريا حالياً نقص شديد في الثقة في فائدة توثيق الانتهاكات، نظراً لأن العمل الذي قامت به منظمات حقوق الإنسان لغاية الآن بالكاد ترك أي أثر على موقف المجتمع الدولي (وبصفة محددة مجلس الأمن الدولي)، وذلك على الرغم من النزاع الممتد منذ أكثر من عامين والذي اتسم بأنماط متكررة من الجرائم والانتهاكات المدمرة للقانون الدولي. كما أن النساء يعلمن جيداً مدى صعوبة مقاضاة مرتكبي الاغتصاب عبر الأنظمة المحلية، خصوصاً عندما يكون عناصر قوات الأمن متورطين بالاعتداءات إذ يتمتعون بحصانة مطلقة منذ عقود من الزمن في سوريا. وبالتالي فإن النساء السوريات اللاتي يتعرضن للإساءات الجنسية يجدن أنفسهن ضحايا ليس فقط من جرم الجريمة، وإنما أيضاً من جرم الصمت المستمر الذي يحيط بالجرائم، والضغوط الاجتماعية التي يتعرضن لها.

لقد تم الحصول على معظم الإحصائيات المتوفرة حول العنف الجنسي من خلال توثيق حالات الضحايا اللاتي سعين للحصول على مساعدة طبية، إما للحصول على وسائل منع الحمل أو لإجراء عمليات إجهاض أو من جراء التأثيرات النفسية الناجمة عن الاعتداءات، إذ تظل النساء والفتيات في حالة خوف مستمر من العنف الجنسي والاعتقال، مما يزيد من عذابين وآلامهن.

إن العديد من النساء من ضحايا العنف الجنسي (إن لم يكن معظمهن) يخترن مغادرة وطنهن أو يُجبرن على المغادرة، ويحملن معهن تأثيرات المعاناة الجسدية والنفسية إلى البلد الذي يلجأن إليه، حيث يعانيهن هناك أيضاً من الحرمان من حقوقهن الاقتصادية والصحية والثقافية، ويواجهن خطراً أكبر للتعرض للعنف والاستغلال الجنسي عبر الزواج المبكر، والاتجار بالنساء، والعمل القسري، مما يشكل عبئاً جديداً على اللاجئات اللاتي يعانين أصلاً من الفلق والاكنتاب وأمراض نفسية أخرى من جراء الذكريات المأساوية للانتهاكات التي تعرضن لها.

لذلك فإن الكشف عن حالات الاغتصاب والعنف الجنسي هو من أهم المهمات في السياق السوري، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تعيق تحقيق ذلك.

## الإطار القانوني

على المستوى الدولي، يُعرّف العنف ضد النساء بأنه "أي فعل عنيف يستهدف النساء ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". وتجدر الإشارة إلى أن العنف ضد النساء يشمل "العنف البدني والجنسي والنفساني الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع"<sup>3</sup>.

إن سوريا هي أحد الأطراف الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ عام 2003، ولكنها أعربت عن تحفظات بشأن عدة مواد من الاتفاقية. وعلى الرغم من هذه التحفظات، هناك التزامات دولية على سوريا بأن "تحقق وتمنع وتقاضي وتعاقب" مرتكبي العنف ضد النساء<sup>4</sup>.

يتضمن القانون الدولي أيضاً أحكاماً محددة بشأن العنف الجنسي، لا سيما في سياق النزاع المسلح. فمنذ أن أقر مجلس الأمن الدولي القرار 1325 (2000)، أصبح المجلس مخولاً بالتعامل مع كافة أنواع العنف الجنسي المرتكب خلال "أوضاع مقلقة"، أي أوضاع انعدام الاستقرار التي يمكن أن تقود إلى النزاع، وأوضاع ما بعد النزاع أو أوضاع القلاقل السياسية<sup>5</sup>. وقد أقر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة مؤخراً بالروابط ما بين المحافظة على السلام والأمن الدوليين وبين مكافحة العنف ضد النساء، وخصوصاً العنف الجنسي، وذلك عبر تبني القرار 2122 (2013)<sup>6</sup>.

كما يشير القانون الجنائي الدولي إشارة صريحة إلى العنف الجنسي ضد النساء. ويعرّف نظام روما الأساسي أفعال العنف الجنسي بأنها تتضمن "الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والبيع القسري، والحمل القسري، والقمع أو أي نوع من العنف الجنسي الذي يُرتكب في ظروف مشابهة للاغتصاب"، كما ينص على أن هذه الأعمال قد تمثل جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية إذا كانت جزءاً من "إما سياسية حكومية أو ممارسة واسعة النطاق لفظاعات تتعمى عنها أو تتسامح بشأنها الحكومة أو أي سلطة بحكم الأمر الواقع أو أي جماعة مسلحة منظمة". كما قد تُعتبر بأنها أعمال تعذيب إذا تم ارتكابها بتحريض من مسؤول حكومي أو يمكن عزوها إلى الدولة. ووفقاً للقانون الجنائي الدولي، فإن العنف الجنسي المرتكب في إطار نزاع عسكري يمكن أن يُعتبر كسلاح أو أسلوب حربي إذا ما تم استهداف المدنيين بصفة مقصودة وإذا ما استخدم لتحقيق أغراض عسكرية أو سياسية<sup>7</sup>.

وقد أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية تقريراً في أغسطس/آب 2013، وصرحت فيه أنه "كان للعنف الجنسي دور بارز في النزاع بسبب الخوف من التعرض للاغتصاب أو التهديد به وأعمال العنف المرتكبة. وتحدثت أعمال الاغتصاب الجنسي أثناء المدهامات وعند الحواجز وفي مراكز الاحتجاز والسجون في شتى أنحاء البلد. ويُستخدم التهديد بالاغتصاب كوسيلة لترويع ومعاقبة النساء والرجال والأطفال الذين يُعتبر أنهم مرتبطون بالمعارضة".

وتتفشى ظاهرة الامتناع عن الإبلاغ أو الإبلاغ المتأخر عن أعمال العنف الجنسي، مما يجعل من تقييم حجم هذه الظاهرة أمراً صعباً<sup>8</sup>. وتستنتج لجنة التحقيق الدولية بأنه "ارتكبت القوات الحكومية وقوات الدفاع الوطني أعمال اغتصاب وغيرها من الأعمال اللاإنسانية التي تشكل جرائم ضد الإنسانية. كما أن أعمال الاغتصاب والمعاملة الإنسانية تشكل أفعالاً تخضع للملاحقة القضائية بوصفها جرائم حرب"<sup>8</sup>.

تتوافق هذه الاستنتاجات مع الأبحاث التي أجرتها جماعات حقوق الإنسان السورية والدولية، ويسعى هذا التقرير للمساهمة في تمهيد الطريق لهزيمة الإفلات من العقاب لمرتكبي العنف ضد النساء في النزاع السوري.

<sup>3</sup> انظر: المادة 1 و 2 (ج) من الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة

<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/095/03/PDF/N9409503.pdf?OpenElement>

<sup>4</sup> قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 155/63 (2008).

<sup>5</sup> قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن "المرأة والسلام والأمن": القرارات 1325 (2000)؛ 1820 (2008)؛ 1888 (2009)؛ 1889 (2009)؛ 1960 (2010)؛ 2106 (2013).

<sup>6</sup> انظر: <http://www.peacewomen.org/assets/file/sgres2122.pdf>

<sup>7</sup> تم إقراره في عام 1998 ودخل حيز النفاذ في عام 2000، ويؤسس نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

<sup>8</sup> انظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، أغسطس/آب 2013 – A/HRC/24/46، الفقرات 95-100



## 1. انتهاك الحق في الحياة

### قتل النساء في سياق النزاع المسلح

لم تسلم النساء من القتال الدائر بين القوى المسلحة المتناحرة في سوريا. ويُعتبر القصف العشوائي على المناطق المدنية من الأنماط المتكررة في النزاع. واستناداً إلى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ارتفعت نسبة النساء من القتلى بشكل كبير في 2013، حيث بلغت قرابة 9% من المجموع الكلي للضحايا حتى تاريخ 30 إبريل/نيسان 2013، إذ لقيت 7543 امرأة مصرعها على يد القوات الموالية للحكومة السورية بينهن 2454 طفلة و257 رضية دون سن 3 سنوات، و155 امرأة بقين مجهولات حتى ذلك التاريخ. ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 55 امرأة من جنسيات مختلفة غير سورية على النحو التالي: 40 فلسطينية، 7 لبنانيات، 4 عراقيات، يابانية واحدة، وأردنية، وسودانية، ومصرية.<sup>9</sup>

وقعت حوادث القتل بشكلٍ رئيسي جراء القصف العشوائي أو غير المتناسب على المناطق المأهولة بالمدنيين، سواء باستخدام البراميل المتفجرة الملقاة من الطائرات أو صواريخ سكود أو المدفعية الثقيلة. غير أن النساء تعرضن للقتل في مناسبات معينة على نحو متعمد ولا سيما برصاص القناصة وأثناء الاقتحامات والمجازر.

بلغ عدد النساء اللواتي قتلن برصاص القناصة لغاية شهر أغسطس/آب 2013 بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان 421 امرأة. إن ارتفاع وتيرة استهداف النساء برصاص القناصة يشير إلى تبييت النية المتعمدة لقتلهن على هذا النحو، حيث إن القناصة قادرون عموماً على التمييز بين الرجل والمرأة عند استهداف الضحايا.

### إعدام النساء في المجازر

ثمة نمطٌ خطيرٌ آخر في النزاع السوري يتمثل في المجازر التي يُذبح فيها المدنيون بمن فيها النساء والأطفال. وقد وثقت العديد من منظمات حقوق الإنسان السورية والدولية عدداً من هذه المجازر كذلك التي نفذتها القوات الموالية للحكومة في منطقة بانياس في مطلع شهر مايو/أيار 2013.<sup>11</sup>

شهدت قريتا البيضا وراس النبع التابعتان لريف بانياس مجزرةً نفذتها القوات الحكومية على مدار 3 أيام في الفترة 2 إلى 4 أغسطس/آب 2013، وفيها قُتلن أسراً بأكملها. وبلغ عدد القتلى 459 مدنياً منهم 71 امرأة، 28 منهن من قرية البيضا و43 من راس النبع، بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان.<sup>12</sup>

أفادت تنسيقية بانياس بأن القوات الحكومية داهمت أثناء أحداث المجزرة منزل إحدى الناشطات اللاتي كن ينقلن أخبار المدينة لمواقع التواصل الاجتماعي، وقد عثرَ عليها خطيبها بعد أن مُزّق وجهها بسكين، وقُطع أنفها، وطُعن عدة طعنات في

<sup>9</sup> انظر قائمة الشبكة السورية لحقوق الإنسان بحالات النساء اللاتي قضين في النزاع، إبريل/نيسان 2013 <https://docs.google.com/file/d/0B9Bj18tYYKBZWNQNjFzNDNiBDA/edit>

<sup>10</sup> وثق مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 7637 حالة لنساء قضين إبان النزاع، بمن فيهن 5147 امرأة بالغة و2490 فتاة. انظر

<https://www.vdc-sy.info/index.php/en>

<sup>11</sup> انظر تقرير لجنة التحقيق، 15 أغسطس/آب 2012 A/HRC/21/50

<sup>12</sup> وفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان، قضت أغلب النساء إما ذباحاً أو حرقاً، ثم مُلئ بأجسادهن وقطعت وألقيت في شوارع القرية. وقد فنيت عائلات بأكملها في هذه المجازر. وفي حالة مجزرة بانياس، نذكر حالة عائشة حسين التي قتلت مع بناتها الخمس: رانيا ونسيبة وولاء وسامية وأحلام، وزوجة ابنها صفاء بياسة وبناتها حليلة وسارة، إضافة لذكور العائلة: الجد عبد الله فتوح وابنه أحمد وحفيديه عبد الله وحزمة. انظر تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان حول مجزرة بانياس - <http://www.syrianhr.org/reports/syrian-network-for-human-rights-report-18-05-2013.pdf>

اليدين والرجلين، ودُبحت نصف ذبحة. وقد أكّد شاهد عيان قابله ناشطو التنسيقية في بانياس بأنه رأى جنوداً يرتدون قمصاناً سوداء وسراويل مموهة يداهمون المنازل في المنطقة التي وقعت فيها الأحداث.<sup>13</sup>

## اتخاذ النساء دروعاً بشرية

سامية هي ربة منزل كانت في ديسمبر/كانون الأول 2012 تنقل بصحبة صديقتها امتعة منزلها من درعا إلى جديدة عرتوز، وتم إيقافها من قبل نقطة عسكرية تابعة للاستخبارات الجوية. وكان هناك إطلاق نار بين جماعة معارضة وعناصر حرس الحدود، ومع تصاعد المواجهات قام قائد وحدة الاستخبارات باستخدام سامية وصديقتها كدرع بشري إذ أجبرهما على المسير أمامه إلى خط إطلاق النار حتى وصل إلى سيارة وتم نقلهم إلى معسكر الوحدة الرابعة في جبال المعظمية. وتم احتجازهما لمدة 8 أيام في فرع المهام في مطار المزة العسكري، حيث تم التحقيق معهما وتعرضتا لإساءات بنية وجنسية. وشهدت سامية ظروفاً فظيعة للنساء السجينات، بما في ذلك نقص الرعاية الصحية للأمهات، وللنساء المسنات، وأوردت أن احد النساء توفيت نتيجة نوبة صرع، وأخرى ولدت طفلاً دون رعاية طبية ملائمة لها أو لطفلها. ولم تتمكن أسرة سامية من المساعدة للإفراج عنها إلا بعد نقلها إلى سجن عدرا، حيث تم تعيين محامي. وتم الإفراج عنها في فبراير/شباط 2013 بعد عدة أسابيع من احتجازها.

مقابلة جرت في 2013/05/15

وتُنّقت منظمات حقوق الإنسان السورية استخدام المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، دروع بشرية في عدة أماكن في سوريا أثناء تنفيذ اقتحام بعض الأحياء التي واجهت فيها قوات الحكومة مقاومةً شديدة أو أرادت الهرب من نيران الاشتباكات.

ففي ديسمبر/كانون الأول 2012، أوقفت القوات الحكومية سامية وصديقتها لبنى عند حاجز الأربعين على طريق المعضمية-داريا (ضاحية من ضواحي دمشق). وبينما كان عناصر الأمن يفتشونهما وقع تبادل لإطلاق النار بين المجموعات المسلحة والقوات الحكومية. ومع ازدياد حدة الاشتباك قام قائد فرقة المخابرات بالاحتفاء بالسيدتين دافعاً بجسديهما أمام مرمى النيران لحماية نفسه حتى تمكّن من الوصول إلى منطقة آمنة ومغادرة المكان. احتُجزت كلتا السيدتين في فرع المخابرات الجوية بمطار المزة العسكري حيث بقيتا محتجزتين هناك لعدة أسابيع.<sup>14</sup>

وفي هذا الصدد، يصف أحد القادة الميدانيين في المعارضة المسلحة كيف أجبرت الحكومة السورية النساء في حي عشيرة بحمص على السير أمام قوات الجيش أثناء اقتحامها الحي في أواخر شهر فبراير/شباط 2012.

وأكد المقدم المظلي المنشق، خالد يوسف الحمود، أحد مساعدي قائد الجيش السوري الحر، العقيد رياض الأسعد، هذه الممارسة قائلاً: "إن الجيش السوري النظامي يجبر النساء والأطفال على الصعود إلى متن الدبابات، أثناء قيامه بدوريات وعمليات مdahمة، خوفاً من مهاجمة عناصر الجيش الحر والثوار له."<sup>15</sup>

<sup>13</sup> كانت الضحية تُقدم تغطيةً حية للأحداث عبر خدمة سكايب حين تعرّضت للهجوم. أجرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقابلةً مع ناشطي تنسيقية بانياس في أيار/مايو 2013.

<sup>14</sup> مقابلة مع سامية بتاريخ 15 مايو/أيار 2013.

<sup>15</sup> مقابلة مع الباحث بتاريخ 27 مارس/آذار 2012.

## 2. العنف الجنسي سلاحاً في الحرب

أعربت منظمات حقوق الإنسان السورية، رغم عدم وجود إحصائيات موثوقة، عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات الجنسية المزعومة منذ الأيام الأولى لانطلاق الحملة على الاحتجاجات السلمية في 2011. وبالاعتماد على مصادر متنوعة في مناطق مختلفة من سوريا، فإن عدد حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب المرتكبة في عام 2011 بلغت ما يقارب 300 حالةً بحسب تقديرات المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)، مما يبرز الحاجة لكي تبذل منظمات حقوق الإنسان جهوداً مكثفة لتوثيق هذه الظاهرة المتنامية. وفي عام 2013، تعرضت حوالي 6000 امرأة للاغتصاب بحسب تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ونجمت عن ذلك حالات عديدة من الحمل القسري.

وقد وثقت حوادث الاغتصاب في حمص ودمشق وحماة واللاذقية ودرعا وإدلب وطرطوس. تشير المعلومات الواردة إلى ثلاثة ظروف رئيسية تحصل فيها حوادث الاغتصاب: أثناء الاقحامات والمداهمات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية، وعند حواجز التفتيش، وداخل المعتقلات. وتشير المعلومات الواردة كذلك إلى تورط عناصر الأجهزة الأمنية الحكومية في العنف الجنسي في ظروف عديدة.

### رعب العنف الجنسي

تنتشر الشائعات عن الاعتداءات الجنسية غير المتحقق منها انتشاراً واسعاً في سوريا، مما يخلق جوّاً من الرعب للسكان ولا سيما النساء. وفي الغالب، يوصم ضحايا الاعتقالات التعسفية والخطف بالعار إذا ما تعرضوا لانتهاكات جنسية.

تصف **خلود**، وهي سيدة من حمص اختُطف وأطلق سراحها لاحقاً، حالة الرعب التي عاشتها في مجتمعها المحلي في صيف 2012 عندما تضاعفت المداهمات في سياق الهجمة على أحياء حمص القديمة حي بابا عمرو وحي كرم الزيتون، حيث تقول "كنا نرتدي عدة طبقات من الملابس خوفاً من الاغتصاب"<sup>16</sup> وتحدثت أيضاً عن تهديدات العنف الجنسي في المعتقل والوصم بالعار الذي تواجهه الفتيات المختطفات بعد إطلاق سراحهن.

تقول **خلود**: "أثناء احتجازي، أخبرني ضابط الأمن السياسي (أ. م.) أنه كان يحتجز في منزلنا في حي باب الدريب 17 سيدة (...) وقال إنه تم اختطافهن أثناء حملات المداهمة التي قام بها وقال إنه اغتصبن جميعاً (...). وحين كنت أتساءل عن ذنب الفتيات لم يكن يخفي مراده من اغتصابهن وإذلال أسرهن. وقال كذلك إنه سمح لعناصره باغتصاب إحدى النساء اغتصاباً جماعياً وتصوير 'الحفلة' كما سماها بالفيديو، لكي يرسله لعم الفتاة، وهو شيخ دين معروف ومن المعارضة".

تصف **خلود** أيضاً كيف أن المقاتلين عند لحظة تبادل الأسرى اعتقدوا أنها قد تعرضت للاغتصاب، فتقول "طلب أحد أفراد الكتيبة التحدث إلي ليعرف أنني حية وبأنه لم يغتصبني أو يؤذني أحد، وأخبرني بأن أشير له بإصبعي إن كان أحدهم قد اغتصبني. وتعهد لي بعدم تسليم الأسير وقتله حالاً في حال أشرت له بذلك (...). لقد كنت مرتعبة جداً من أي حركة قد تصدر مني وتفهم على أنها إشارة له بذلك".

تحدثت **خلود** أيضاً عن العار الذي واجهته بعد إطلاق سراحها وكيف أنها فرّت من حمص بسبب الاعتقاد الشائع بأن الفتيات اللواتي يُختطفن يتعرضن بالضرورة للاغتصاب أو العنف الجنسي. "وفي دمشق، اقترح عليّ أن أسجل اسمي في قائمة 'ضحايا الاغتصاب' كي يتزوجني أحد المتطوعين. لم أطق فكرة أن الجميع اعتقد بتعرضي للاغتصاب أثناء احتجازي، حتى أنني فكرت في الانتحار".

تُفيد **لمياء**، وهي طالبة من اللاذقية، بأنها رأت المئات من المعتقلات في سجن حمص المركزي عندما اعتقلت في 2012، بمن فيهن ضحايا اغتصاب. وتقول: "أغلب النساء المعتقلات لم يكن منخرطات في أي عمل ضد الحكومة. تعرفت أثناء

<sup>16</sup> مقابلة مع **خلود** وأمها في أواخر شهر فبراير/شباط 2013.

تواجدي في سجن حمص المركزي إلى سبع سيدات تعرضن للاغتصاب: واحدة في فرع فلسطين، وواحدة عند حاجز المدينة الرياضية في اللاذقية، واثنان في فرع المخبرات الجوية بمدينة حمص، وثلاث في فروع أمنية.<sup>17</sup>

### الاغتصاب أثناء الاقتحامات والمداهمات

ارتكبت انتهاكات جسيمة على نحو متكرر أثناء الاقتحامات والمداهمات في المناطق التي اندلعت فيها احتجاجات مناهضة للحكومة، والتي يتموضع فيها المقاتلون المناهضون للحكومة. ومن الأنماط المتكررة في سياق النزاع نمط المداهمات التي تقوم بها القوات الحكومية عقب عدة أيام من القصف العشوائي على المناطق التي تُعتبر معارضةً لمناهضي النظام، حيث تدهم القوات الحكومية والمليشيات المؤيدة لها، أو الشبيحة، المناطق المأهولة بالمدنيين وتنفذ حملات اعتقال واسعة وترتكب أعمال عنف بحق السكان المدنيين بما في ذلك الاغتصاب والذبح والإعدامات التعسفية.

أفادت والدة خلود بأنها كانت على دراية باعتداءات جنسية عديدة ارتكبتها أفراد القوات الحكومية في مارس/آذار 2012 أثناء مداهمة عسكرية لحي بابا عمرو بينما كانت مختبئةً في الملاجئ مع عدد من النسوة والأسر. وقالت "علمت من التحدث إلى أسرٍ مختلفة بأن فتيات عدة قد تعرضن للاغتصاب. وتحدثت إحدى الأسر عن اغتصاب ابنتهم وهي فتاة لم تتجاوز التاسعة، ولم تكن وحدها من تم اغتصابها، والأمر الأسوأ هو أنها اغتُصبت بحضور ذويها."<sup>18</sup>

يقول مصورٌ وناشطٌ إعلامي من مدينة اللاذقية إنه صور اعترافاً لأحد عناصر الأمن ادعى فيه أنه اغتصب سيدتين في مطلع يونيو/حزيران 2011 في جسر الشغور بإدلب أثناء اقتحام الجيش الحكومي القرية. غير أن المغتصب لقي حتفه في نهاية المطاف على يد ذوي السيدتين.<sup>19</sup>

### الاغتصاب أثناء الاختطاف

اختُطفت ليينا في أواخر شهر فبراير/شباط 2012 من الغوطة الشرقية بحمص على يد جماعة مسلحة موالية للحكومة من أجل مبادلتها بأسرى تحتجزهم المعارضة المسلحة. تصف مرشدةً نفسية تقوم بزيارات دورية للفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب بعد اختطافهن على يد موالي الحكومة في مدينة حمص حالة ليينا بقولها:

"بقيت ليينا في منزل مختطفها في أحد أحياء حمص حوالي الشهر، حيث عُدَّت بالحرق بأعقاب السجائر والضرب المبرح والاغتصاب على يد مختطفها وأصدقائهم. خضعت ليينا لعملية إجهاض ولا تزال تتلقى علاجاً نفسياً مكثفاً، حيث تعاني من اضطراب حاد في مرحلة ما بعد الصدمة."<sup>20</sup>

### الاغتصاب داخل السجون والمعتقلات الحكومية

تتعرض النساء بشكل منتظم للانتهاكات الجنسية بدرجات مختلفة من التحرش اللفظي والجسدي داخل المعتقلات الحكومية. وقد وردت تقارير عن وقوع حالات اغتصاب عديدة أثناء فترات الاعتقال.

عايدة فتاة من منطقة طرطوس عمرها 19 عاماً تنحدر من أسرة كبيرة معروفةٍ بقرية من حزب الإخوان المسلمين. احتُجزت في الفترة ما بين أكتوبر/تشرين الأول 2012 ويناير/كانون الثاني 2013 في عدة فروع أمنية ومعتقلات تعرضت فيها إلى العنف الجنسي والاغتصاب مرتين منفصلتين.

<sup>17</sup> مقابلة بتاريخ 21 مايو/أيار 2013.

<sup>18</sup> مقابلة مع والدة خلود في أواخر شهر فبراير/شباط 2013.

<sup>19</sup> مقابلة أجريت في يونيو/حزيران 2012. قرّر الناشط ألا ينشر شريط الفيديو لأن الجندي يذكر السيدتين وعائلتيهما بالاسم.

<sup>20</sup> مقابلة أجريت مع المرشدة النفسية في مايو/أيار 2013.

أفادت عابدة بأنها تعرضت للاغتصاب على يد 3 عناصر أمن في فرع الأمن العسكري في طرطوس قبل يوم من عرضها على القاضي. تقول: "تركني المحقق في الغرفة وخرج ثم عاد ومعه 3 عناصر تناوبوا على اغتصابي. قاومت الأول بشراسة كبيرة لكن حين باشر الآخر بذلك ارتعبت أكثر ولم أتمكن من المقاومة وانهرت تماماً بمجرد أن بدأ الثالث بذلك. وكنت أنزف طوال الوقت.

عابدة هي فتاة تبلغ من العمر 19 عاماً ومن سكان طرطوس وتنتمي إلى أسرة معروفة بتأييدها لجماعة الإخوان المسلمين. تم اعتقالها في أكتوبر/تشرين الثاني 2012 من قبل جهاز الأمن العسكري في محافظة طرطوس. وقالت أنها شهدت أثناء فترة احتجازها إذلالاً وإساءات جنسية وتعرضت للاغتصاب مرتين. وقد تم نقلها بصفة متكررة إلى مرافق احتجاز مختلفة، بما في ذلك لدى الكتبية 215 التابعة للأمن العسكري في دمشق، وفرع برزة، وسجن حمص المركزي. وقد تعرضت عابدة للاغتصاب من قبل 3 عناصر الأمن قبل إجاتها إلى القضاء المدني في طرطوس. وأثناء احتجازها في فرع فلسطين 235 الذي يتبع للاستخبارات العسكرية في دمشق، قالت إنها تعرضت للاغتصاب من قبل اثنين من عناصر الأمن. وأخيراً تم نقلها إلى سجن عدرا في شرق دمشق، وقد أفرج عنها بعد 160 يوماً من الاحتجاز.

مقابلة جرت في 2013/05/11

وبعد انتهاء الأخير وقعت على الأرض. وبعد عشر دقائق دخل طبيب السجن فأخذني إلى الحمام وأعطاني حقنة لأتمكن من الوقوف أمام القاضي.<sup>21</sup>

وأفادت عابدة كذلك بأن عناصر أمن اغتصابها في فرع الأمن العسكري رقم 235 (المعروف باسم "فرع فلسطين") حيث كانت تتواجد. وبعد هذه الحادثة دخلت المستشفى ومكثت فيه خمسة أيام. تقول: "في اليوم الخامس، جاء عنصران من الوحدة الأمنية واغتصابني. لم أرهما من قبل في الأيام الأربعة التي مضت. عندما اقتربا مني، أخبرتهما أنني لست عذراء ظناً مني أنهما سيتركاني (...). تناوب العنصران على اغتصابي وبعد أن انتهيا، فقدت الوعي وسقطت أرضاً. ثم نقلاني إلى مستشفى للشرطة العسكرية في دمشق واتصلا بعائلتي ليخبراهما بأنني ميتة."

كندة، سيدة من قرية مجدل كيخيا في ريف اللاذقية، كانت متزوجة حديثاً وحاملت في شهرها الأول عندما اعتُقلت في يونيو/حزيران في 2012. فبينما كانت تستقل سيارة أجرة باتجاه عيادة الطبيب المختص، كانت تتحدث إلى زوجها الذي كان يقاتل إلى جانب قوات المعارضة المسلحة، فتنبه السائق الذي كان يسمع المحادثة والذي كان يعمل مخبراً للأجهزة الأمنية، فأخذها إلى فرع الأمن العسكري في اللاذقية الواقع عند دوار هارون، حيث باتت ليلتها هناك، وقد أفرج عنها في اليوم التالي بعد توقيع ورقة تقول إن زوجها "إرهابي". وأفادت شقيقتها بأن كندة تعرض للاغتصاب أثناء احتجازها وأجهضت جنينها نتيجة لذلك.

تقول شقيقتها: "(بعد إطلاق سراحها) لم تتلفظ كندة ولا بكلمة عندما دخلت المنزل بل توجهت مباشرة مرتدية ملابسها إلى الحمام حيث فتحت المياه الساخنة وكان الدم يسيل من جسدها مع الماء وعرفنا حينها أنها تعرضت للاغتصاب وأنها أجهضت جنينها نتيجة لذلك."<sup>22</sup>

## التحرش الجنسي والإذلال أثناء الاعتقال

تذكر عابدة الاعتداءات الجنسية المؤلمة بحق النساء المحتجزات في المعتقل العسكري بدمشق في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

وتقول: "في فرع سرية المداهمة (215) التابع لجهاز الأمن العسكري في دمشق جمعوا جميع الفتيات وأمرنا بنزع ملابسنا بحجة التفتيش وكل من رفضت أجبروها على ذلك بالقوة، كان المفتش يقترب من الفتاة ويمسك بثديها أحياناً أو بجزء آخر من جسدها ويطلب منا القيام ببعض الحركات الرياضية، كان العناصر يراقبوننا ويضحكون، أكثر ما كان يقهرني وجود كاميرا تسجل ما يجري."

<sup>21</sup> مقابلة مع الباحث في الأردن في مايو/أيار 2013.

<sup>22</sup> مقابلة مع شقيقة كندة في فبراير/شباط 2013.

تصفُ لمياء، وهي طالبة في السنة الأولى بجامعة اللاذقية، كيف وُضعت في زنزانة مكتظة مع عشرات الرجال شبه العراة الذين تعرضوا للتعذيب في يوليو/تموز 2012 في اللاذقية.

تقول لمياء: "ثم نقلوني لزنزانة داخل فرع الشرطة العسكرية فيها حوالي 30 من المعتقلين الذكور يرتدون سراويل داخلية فقط عليهم آثار تعذيب شديد وذقونهم طويلة. كنت أصرخ وأبكي وأستمهم وأحذرهم من الاقتراب مني، حاول أحدهم إهمني أنهم معتقلون أيضاً ولن يؤذوني لكني لم أكن قادرة على الاستيعاب ولم أصمت، وبقيت حوالي الثلاث ساعات تقريباً أصرخ وأبكي قبل أن يخرجوني من ذلك المكان!"

### 3. الاحتجاز التعسفي و الاخفاء القسري و الاختطاف

تتعرض الناشطات المعارضات والمدافعات عن حقوق الإنسان إلى الاستهداف بوجه خاص أثناء حملات الاعتقال في المناطق المعروفة بكونها معاقل للمعارضة. ففي الفترة الواقعة بين مارس/آذار 2011 وإبريل/نيسان 2013، اعتقلت الحكومة السورية حوالي 5400 امرأة، منهن 1200 طالبة جامعية، ولا يزال مصير الكثيرات منهن مجهولاً، بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان.<sup>23</sup> ووفقاً لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا، كانت 766 امرأة و34 فتاة دون سن 18 لا تزال في المعتقلات الحكومية بحلول شهر يونيو/حزيران 2013.<sup>24</sup> ويشير المركز إلى اعتقال 810 نساء في الفترة ما بين سبتمبر/أيلول 2012 وفبراير/شباط 2013. وتقدر منظمات حقوق الإنسان السورية أن ما لا يقل عن 60000 شخص قد اختفوا قسراً في سوريا منذ مارس/آذار 2011، بما في ذلك عددٌ غير معروف من النساء. وقد وثَّق المركز السوري للإحصاء والبحوث اعتقال 340 سيدة، ويعتقد أن معظمهن قد أُحيل إلى محكمة الإرهاب.

#### أ. المرافق الحكومية

ما انفكت وتيرة اعتقال النساء تزداد باستمرار مع تزايد وتيرة الصراع. وقد أشار ناشطو حقوق الإنسان السوريون إلى حالات متكررة من اعتقال النساء لأجلٍ غير مسمى دون عرضهن على القاضي، ودون منحهن فرصة التحدث إلى محامٍ أو رؤية أهاليهن، مع تعذيبهن وإساءة معاملتهن، وهو انتهاكٌ للقوانين المحلية والمعايير الدولية على حدٍ سواء.

#### الحرمان من المحاكمة العادلة والحجز الانفرادي

أصدرت الحكومة السورية منذ العام 2011 عدة قوانين جنائية في سياق قمع الانتفاضة والنزاع المسلح الذي أعقبها. فبتاريخ 3 يوليو/تموز 2012، صدرت ثلاثة قوانين لمكافحة الإرهاب حددت العقوبات المترتبة على القيام "بالعمل

<sup>23</sup> انظر: [http://dchrs.org/english/File/Reports/27-02-2013\\_Facts\\_And\\_Figures\\_SNHR\\_Report\\_En.pdf](http://dchrs.org/english/File/Reports/27-02-2013_Facts_And_Figures_SNHR_Report_En.pdf)

<sup>24</sup> انظر: <https://www.vdc-sy.info/index.php/en>

الإرهابي" والترويج له، واستحدثت محكمة الإرهاب، وهي محكمة استثنائية تختص بالنظر في قضايا الإرهاب ومقرها دمشق.<sup>25</sup>

ورفقا لمحام في مجال حقوق الإنسان في دمشق يعكف على متابعة قضايا فردية لأشخاص احتجزوا تعسفاً، فإن "القضاة المعينون في المحكمة لا سلطة لهم على المحاكمات التي تجري فيها، بل إن العناصر الموجودة فيها تتبع لجهة أمنية تقوم بإعطائهم الأوامر والتوجيهات مباشرة".<sup>26</sup> فلا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة من حيث الحيادية والنزاهة وحق الدفاع عن المتهمين، ما يجعل دور المحامين دوراً هامشياً جداً.

أشار ناشطو حقوق الإنسان السوريون إلى حالات متكررة من اعتقال النساء لأجل غير مسمى دون منحهن فرصة التحدث إلى محامٍ أو رؤية أهاليهن، وهو انتهاك للقوانين المحلية والمعايير الدولية على حدٍ سواء. وبعض المعتقلات يبقين في فروع الأمن مجمل فترة احتجازهن رغم مخالفة ذلك للقانون السوري إذ لا يحق لأي جهة أمنية احتجاز مواطن أكثر من 60 يوماً دون أن يحال إلى القضاء أو توجيه تهمة له.

رندة هي طالبة جامعية من دمشق احتجزت مع صديقتها في يونيو/حزيران 2012 قرب دمشق من قبل الوحدة 227 التابعة للاستخبارات العسكرية، وظلت محتجزة لمدة 171 يوماً حيث تم التحقيق معهما لمرات عديدة حول نشاطاتهما في الجامعة، واستخدم المحققون العنف اللفظي والنفسي ومنعهما من الاتصال بأسرتيهما. وشهدت رندة أثناء احتجازها انتهاكات عديدة ضد سجناء آخرين باستخدام الصعق الكهربائي والضرب والظروف الصحية السيئة، كما شاهدت جنث لمحتجزين متروكة عدة أيام كي تتعفن. وبعد ذلك، تم نقلها إلى سجن عدرا حيث ظلت هناك لمدة 41 يوماً وواجهت المزيد من الظروف الفظيعة. وتمت محاكمتها أمام محكمة الإرهاب في يناير/كانون الثاني 2013، ولم يسمح لها أن تستعين بمحامي، وتمت الإساءة إليها لفظياً من قبل القاضي الذي أفرج عنها وعن صديقتها بعد تلقيه رشوة.

تقدّر منظمات حقوق الإنسان السورية بأن المئات من الناشطين السلميين قد أُحيلوا إلى محكمة الإرهاب لمحاكمتهم بتهمة دعم وتمويل الإرهاب والاشتراك بالعمليات الإرهابية. وتحاكم اليوم عشرات النساء وفقاً لأحكام المادتين 7 و8 من قانون الإرهاب رقم 19 لعام 2012.<sup>27</sup> يتضمن هذا القانون تعريفات للعمل الإرهابي والمنظمة الإرهابية وتمويل الإرهاب، ويحدد عقوبات القيام بهذه الأعمال أو الترويج لها.

## تعذيب المعتقلين

تثبت الشهادات المستمدة من مصادر مختلفة بأن السجناء يتعرضون لظروف صعبة جداً داخل الفروع الأمنية التي تسيطر عليها الأجهزة الأمنية، ولا سيما في الأيام الأولى لاعتقالهم وأثناء التحقيقات، وتستمر هذه المرحلة أحياناً لعدة أسابيع.

مقابلة جرت في 2013/04/11

إن الاستخدام الشائع للتعذيب لا يتناقض والمبادئ الدولية وحسب وإنما يتعارض مع القانون السوري المحلي نفسه الذي يجرم التعذيب، إذ تنص المادة (391) من قانون العقوبات السوري بأن "من سام شخصاً ضرراً من الشدة لا يجيزها القانون، رغبة منه في الحصول على إقرار عن جريمة، أو على معلومات بشأنها، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وإذا أفضت أعمال العنف إلى مرض أو جراح كان أدنى العقوبات: الحبس سنة". غير أن القانون ليس مطبقاً.

رندة، طالبة جامعية من دمشق، احتجزت هي وصديقتها في الفرع (227) التابع للمخابرات العسكرية في منطقة الجمارك بالعاصمة دمشق وبقين فيه أثناء الأشهر الخمسة الأولى من فترة اعتقالهما والتي امتدت من يونيو/حزيران 2012 إلى يناير/كانون الثاني 2013.

<sup>25</sup> من تلك القوانين القانون رقم 22 لسنة 2012 الذي تنص المادة (4) فيه على أن يشمل اختصاص المحكمة جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين. وتقضي المادة (7) أنه مع الاحتفاظ بحق الدفاع لا تنقيد المحكمة بالأصول المنصوص عليها في التشريعات النافذة.

<sup>26</sup> مقابلة عبر سكايب مع محامٍ في دمشق، يونيو/حزيران 2013. تتألف محكمة الإرهاب من رئيس ومستشارين أحدهما عسكري برتبة عقيد.

<sup>27</sup> وجهت تهمة الإرهاب للصحفية شذى المداد والناشطات السلمييات منى الوادي ومجد شرجي وسوسن وغادة العبار وغيرهن كثيرات.

تقول رنده: "كانوا يوقفون تعذيب المعتقلين الذكور عندما نريد الذهاب للحمام حتى لا نراهم يقومون بذلك ولكن آثاره كانت واضحة على أجسادهم، كنا نسمع البكاء، وأصوات السلخ، الضرب، الصراخ، صعق الكهرباء، كنا نشتم رائحة التعذيب ورائحة الدم، وفي كل يومين تقريباً كانوا يلقون القبض على مجموعة من المسلحين ويقومون بما يسمونه 'حفلة تعذيب' يجمعوهم ويضربوهم. وفي كل 'حفلة' يتوفى اثنان أو ثلاثة على الأقل. أصواتهم لا تغيب عن بالي مطلقاً."<sup>28</sup>

لمياء هي طالبة من اللاذقية في السنة الأولى في كلية الحقوق، وقد اعتقلت في يونيو/حزيران 2012 أثناء مدهمة قام بها عناصر الاستخبارات العسكرية لمنزلها. وتم اتهامها بتهرب "أكياس أدوية" إلى المستشفيات الميدانية، وتعرضت للتعذيب البدني والتعذيب وتهديدات جنسية خلال التحقيق معها. وفي أكتوبر/تشرين الأول تم نقلها إلى دمشق للفرع 393 التابع للاستخبارات العسكرية، حيث احتجزت لمدة شهرين في زنزانة انفرادية، وقالت إنها عانت من أوضاع معيشية فظيعة إلى جانب إساءات بدنية ونفسية وجنسية. ثم نُقلت إلى سجن عدرا، وبعد ذلك إلى القضاء العسكري في محافظة حمص، ثم إلى السجن المركزي في حمص حيث أمضت 4 أيام ورأت مئات النساء السجينات ونساء تعرضن للاغتصاب في مراكز الاحتجاز. وتم نقلها أخيراً إلى سجن اللاذقية المركزي بذريعة الاتهامات التالية: النيل من هيئة النولة وبيث أخبار كاذبة، واستلام أخبار كاذبة، وبيث الرعب في نفوس الشعب بهدف تغيير وزعزعة كيان الدولة، واستلام أموال من الخارج، والتدريب على الاسعافات الأولية، والاشتراك بإدخال أدوية مهريّة، والتدخل بالسلك الدبلوماسي المعارض، وتحقير العلم وتحقير الرئيس وتحقير الجيش السوري. وأفرج عن لمياء في مارس/آذار 2013 بعد أن أمضت 8 أشهر في سجن اللاذقية المركزي.

مقابلة جرت في 2013/05/21

لمياء هي طالبة من اللاذقية اعتقلت مع والدها في يونيو/حزيران 2012 أثناء مدهمة المخابرات العسكرية لمنزلها بتهمة تجهيز مشافي ميدانية. احتجزت لمياء لمدة 8 أشهر تعرضت أثناءها لتعذيب شديد.

تقول لمياء: "أثناء التحقيق (داخل مركز الشرطة العسكرية في اللاذقية) وبينما كان والدي لا يزال حاضراً، رشقني المحقق بفنجان القهوة وكان والدي عاجزاً عن فعل أي شيء للدفاع عن ابنته. وبمجرد ما غادر والدي، بدأ العناصر بالتناوب على ضربي بالأيدي والأرجل والسياط، ويصقون في وجهي، ومن شدة الضرب كنت أنهار مغشياً علي بين كل حين فكان أحدهم يفرغ زجاجة ماء بارد على رأسي حتى أستيق ليتابعوا معي التحقيق الذي كان يدوم أحياناً لـ 12 ساعة متواصلة."

تعرضت لمياء أثناء التحقيقات للضرب والإساءة الجسدية لدفعها على الاعتراف، ومن ثم نُقلت إلى قبو سجن الشرطة العسكرية حيث أخضعت لساعات طويلة من التحقيقات بشأن عملها في الميدان. وظلت تتعرض للمضايقة والتهديد بالاغتصاب في التحقيقات المتواصلة. ولأنها أنكرت عملها في الميدان أثناء التحقيق، قاموا بشبحها لثلاث ساعات ممّا تسبب لها بالألم حادة في الظهر والذراعين، وتعرضت كذلك للتعذيب بالكهرباء.

وبعد عدة أسابيع، نُقلت لمياء إلى فرع المخابرات العسكرية (393) ويسمى "فرع فلسطين" في دمشق، حيث احتجزت في زنزانة منفردة لمدة شهرين وتعرضت لمزيد من الاعتداءات النفسية والجسدية كالحرق بأعقاب السجائر، إضافةً إلى التحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب. وأُطلق سراحها بعد 8 أشهر من الاحتجاز.

تشهد الظروف الصحية والنظافة في المعتقلات التي تديرها الحكومة وضعاً مأساوياً ومزرياً. يُستخدَم التعذيب الجسدي والنفسي بشكل روتيني ضد السجناء، بمن فيهم النساء، وهناك انعدام شبه تام في خدمات الرعاية الطبية، حتى بالنسبة لأولئك المصابين بأمراض مزمنة أو عضال. ويتجاهل السجانون الحاجات الصحية الخاصة بالنساء في المعتقل.

<sup>28</sup> مقابلة أجريت في إبريل/نيسان 2013.



## الظروف الصحية وانعدام الرعاية الطبية

تقول سامية، وهي ربة منزل اعتقلت في دمشق في فبراير/شباط 2013: "بينما كنا في سجن عدرا (سجن دمشق المركزي) حدثت مع فتاة من سعسع في ريف دمشق حالة اختلاج ووقعت أرضاً، وطلبنا من الأمن وتوصلنا إليهم أن ينقلوها إلى المشفى وبعد ساعات قدموا وأخذوها، ثم أعادوها إلى السجن بذات اليوم مدعين أنها هي من طلب ذلك وأنها غادرت المشفى على مسؤوليتها. وكانت بعد هذه الحادثة تعاني من حالات الصرع داخل الزنزانة في كل يوم تسع مرات على الأقل، ولم يرض أحد من العساكر أو الضباط أن يعطيها ولو حبة مهدئ".<sup>29</sup>

تقول لمياء، وهي طالبة جامعية كانت محتجزة في فرع المخابرات العسكرية (393) في دمشق في أكتوبر/تشرين الأول 2012: "كان هناك حمام واحد يتناوب عليه حوالي 100 معتقل من الرجال والنساء، لا يوجد أي مناشف أو صابون، والرطوبة تسود المكان والنظافة معدومة مما سبب انتشار الفطريات على الجسم. وبسبب استهزاء المشرف الطبي بي حين كنت أحتاج للقوط الصحية قررت استخدام ملابسي كقوط نسائية أثناء العادة الشهرية." وهذا سبب لها التهابات مزمنة بقيت مرافقة لها طيلة فترة اعتقالها رغم طلبها من الممرض المسؤول علاجاً لذلك.

أهل فتاة من طرطوس اعتقلت في ذات اليوم الذي قررت فيه طبيبتها إجراء عملية جراحية لها لإزالة المرارة. وعندما نُقلت من الفرع الأمني إلى سجن حمص المركزي، حرّمها السجانون من تناول دوائها.

تقول أمل "أثناء تواجدي في سجن حمص المركزي سألني أحد العناصر عن كيس دوائي، فقلت إنه دوائي وأحتاجه، فأخذه ورماه على الأرض وقال وهو يسحقه بقدمه: ليس لك دواء هنا، فلتموتي. سمحوا لي في طرطوس بأخذ الدواء، لكن في حمص كان هذا ما فعلوه."

تروي سامية التي احتجزت في فرع المخابرات الجوية العسكرية في المزة في الفترة ما بين ديسمبر/كانون الأول 2012 وفبراير/شباط 2013 كيف أن انعدام الرعاية الطبية أضرّ بالنساء الكبيرات في السن اللاتي التقت بهن في الفرع.

تقول سامية: "أثناء فترة احتجازي رأيت العديد من النساء بعمر 50 و60 يعانين من بعض الأمراض لكنهن لم يحصلن على أي رعاية، وقد توفيت سيدة من اللاذقية تدعى هدى في المهجع المجاور لي بسبب نوبة ربو أصابتها ولم يسعفها أحد أو حتى يقدم لها أي دواء، كذلك كانت عدة سيدات يعانين من أوجاع الديسك ولم يقدم لهن أي علاج."

وذكرت سامية أيضاً أن العديد من النساء كُن حوامل حين تم اعتقالهن وحبسهن. وأشارت إلى حالة إحدى السجنيات معها في الزنزانة في سجن عدرا المركزي والتي وضعت مولودها في السجن. وبالرغم من أن أسرتها وفرت احتياجات الوليد إلا أن العاملين في السجن رفضوا إيصال أغراض الطفل لها.

وبحسب مركز توثيق الانتهاكات، فإن السيدة كنده الشماع من دير بعلية بحمص اعتقلت وهي مصابة بسرطان الثدي، وكذلك فتحية حسين إبراهيم من درعا المخيم اعتُقلت وهي مصابة بسرطان الغدة الدرقية وهشاشة العظام ولم تقدم لهما أي رعاية صحية.

<sup>29</sup> مقابلة أجريت في مايو/أيار 2013.

## انتهاك الحق في زيارة النساء المعتقلات بالسجون

يعدُّ الحرمان من الزيارة ممارسةً شائعة في الفروع الأمنية، وهي تطال النساء أيضاً. تتبع السلطات هذه الممارسة كعقوبة

سارة هي طالبة هندسة مدنية في جامعة دمشق، واعتقلت دون منكرة اعتقال في ديسمبر/كانون الأول 2012 على يد قوات الأمن في مديرية الهجرة والجوازات في مدينة طرطوس. وتم نقلها إلى السجن المركز في حمص حيث أمضت يوماً واحداً دون السماح لها بتلقي مكالمات هاتفية أو زيارات. وعلمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنها نقلت إلى فرع فلسطين التابع للاستخبارات العسكرية في دمشق وأيضاً دون إعلام والديها - وكانت والدتها محتجزة في الفرع نفسه أيضاً إذ أنها ناشطة سياسية ولكنها لم تكن تعلم بوجود ابنتها في السجن. وفي يناير/كانون الثاني أفرج عن الأم وعلمت حينها فقط أن ابنتها محتجزة في السجن نفسه.

بيان صحفي صدر في 2013/02/10 عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان

إضافية للمعتقلة وذويها على حدٍ سواء، وعادةً ما تُنكر السلطات أمام أهالي المعتقلات وجود بناتهن في السجن. يقول أحد المحامين العاملين في دمشق والمتابعين لقضايا المعتقلين إن من المستحيل في العادة أن يقابل المحامون المحتجزين إلا بعد نقلهم إلى السجن: "لا يمكننا فعل شيء حتى تحال المحتجزة إلى أحد السجون وهناك يمكن لنا معرفة أحوالها ومتابعة قضيتها وأحياناً حتى في السجن تمنع عنها الزيارة ولا يدرج اسمها رغم وجودها في المكان."

احتُجزت لمياء حوالي 8 أشهر في الفترة بين يونيو/حزيران 2012 و مارس/أذار 2013. وأثناء مدة احتجازها، تنقلت ما بين حمص واللاذقية ودمشق عدة مرات، ولم تتمكن أسرتها من زيارتها إلا بعدما نقلت إلى سجن اللاذقية المدني. وهي تذكر أول شهرين لها من الاعتقال في الحبس الانفرادي في فرع المخابرات العسكرية (393) في دمشق.

تقول لمياء: "أثناء أول شهرين قضيتهما في المعتقل، لم أر سوى عناصر الأمن الذين كانوا يحضرون لي الطعام، حتى إنني اعتقدت أنني وحدي المعتقلة في هذا المكان. وقد نالت مني العزلة إلى حد كبير، حتى إن القاضي الذي عرضت عليه بعد هذين الشهرين ظنَّ أنني فقدت عقلي."

احتُجزت سارة في فرع فلسطين (235) في دمشق ولم يسمح بالاتصال بها أو زيارتها. وبالرغم من معرفتها بأن والدتها المدرّسة، هند المجلي، والتي اعتقلت بتاريخ 14 سبتمبر/أيلول 2012 كانت محتجزة في الفرع ذاته، فإنها لم تتمكن من رؤيتها، ولم تعلم الأم بأن ابنتها محتجزة في الفرع نفسه.<sup>30</sup>

أما صديقتها ردة المعتقلة من دمشق فقد احتُجزت معها لأكثر من 6 أشهر في الفرع (227) في دمشق في الفترة ما بين 20 يونيو/حزيران 2012 و 17 يناير/كانون الثاني 2013. وأثناء هذه الفترة، أطلق سراح بعض السجناء اللاتي أبلغن أقاربهما بأنهما محتجزتين في ذلك المكان. وبالرغم من الالتماسات العديدة، رفضت السلطات الإفصاح عن مكان ردة. وأثناء هذه الفترة، رفضت عائلة صديقتها الإعلان عن أن ابنتها كانت محتجزة.

<sup>30</sup> انظر: البيان الصحفي الصادر من الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتاريخ 10 فبراير/شباط 2013.

## ب. تنامي ظاهرة خطف النساء السوريات

في خضم النزاع الدائر بين الفصائل المسلحة المتناحرة، بات خطف النساء أسلوباً يُتبع إما للتبادل أو القصاص. ومن الصعوبة بمكان إحصاء عدد النساء المختطفات وذلك بسبب التكتّم الشديد على ذلك من أجل ضمان عمليات التسليم والتبادل. ومن أكثر المدن التي شهدت حوادث اختطاف كانت مدينة حمص وريف دمشق، وقد تأسست مكاتب شبيهة بالمكاتب العقارية من أجل إدارة عمليات التبادل.

### الخطف العشوائي

هناك عدة حالات تعرضت فيها الفتاة المختطفة للقتل، وأحياناً أثناء عملية المبادلة.

ومن تلك الحالات ما حصل مع الدكتورة الجامعية في قسم التربية بجامعة البعث، والتي خطفت من مبنى كلية التربية في جامعة حمص بجانب دوار الرئيس قريباً من شارع الحضارة وعكرمة، حيث طلب خاطفوها فدية مالية وبعد أن تم دفع الفدية قتلها الخاطفون وألقوا بجثتها.

خطفت لنا في أوائل عام 2012 في منطقة الغوطة الشرقية بمحافظة حمص ولم تكن لنا مستهدفة بعينها وإنما اختطفت عشوائياً لمبادلتها مع أسرى عند جماعات مسلحة معارضة، وبقيت حوالي شهر في منزل خاطفيها حيث تعرضت للتحرش الجنسي والاغتصاب على يد

خاطفيها. وأوضحت المرشدة النفسية التي تتابع حالتها إن لنا بقيت عند خاطفيها شهراً واحداً

اختطفت لنا وتعرضت للتعذيب والاغتصاب في أواخر فبراير/شباط 2012 في الغوطة الشرقية في محافظة حمص، وذلك على يد جماعة مسلحة مؤيدة للحكومة، وذلك من أجل مبادلتها بأشخاص مختطفين من قبل الجماعات المسلحة المعارضة. وتورد تقارير الأخصائية النفسية التي فحصت لنا بأنها مصابة بإجهاد ما بعد الصدمة نتيجة لتعرضها للاختطاف، إضافة إلى مضاعفات صحية نتيجة عملية إجهاد لحمل غير مرغوب بسبب تعرضها للاغتصاب. وقد جرى الفحص في بدايات كانون الثاني/يناير 2013 حيث كانت لنا تواجه صعوبات شديدة في التواصل، وتعاني من نوبات عصبية ونوبات خوف شديد. وما تزال تتلقى رعاية نفسية مكثفة وبدأت تشعر ببعض التحسن.

مقابلة جرت في 2013/04/14

تقريباً تعرضت فيها للصعق بالكهرباء والحرق بأعقاب السجائر، بينما تتأوب خاطفوها على اغتصابها. وكانت متأكدة أنها سوف تُقتل في نهاية المطاف. وعندما بدأت مقابلة المرشدة النفسية، كان كل ما أرادته هو إسقاط الجنين الذي حملت به نتيجة الاغتصاب. تقول المرشدة: "رغم مرور ثلاثة أشهر الآن على خضوع لنا لعملية الإجهاد، فإنها لا تزال ترتجف خوفاً عندما تتذكر الحادثة. وترتعب من مجرد فكرة مقابلة أي شخص، وهي ما تزال تفكر في الانتحار."

تصف جوديث الساعات المرعبة التي قضتها عند كتائب المعارضة المسلحة أثناء احتجازها مع أسرتها عند نزوحهم من محافظة السويداء إلى خارج البلاد. تقول: "بتاريخ 29 مارس/أذار 2013، استوقفنا حاجز في صيدا بمحافظة درعا في المنطقة ما بين درعا والسويداء والذي تسيطر عليه مجموعة من المقاتلين المسلحين كانوا يركبون دراجات نارية وملتحين ويحملون أعلاماً سوداء، طلبوا بطاقات العائلة

الشخصية وحين عرفوا أننا من الطائفة الدرزية قام أحدهم بتلقيم سلاحه وإطلاق الرصاص في الهواء وقد همّ بإطلاق الرصاص وقتلنا جميعاً. لكن شخصاً آخر في المجموعة لم يسمح له بذلك مذكراً إياه بأننا لم نرتكب أي جرم. لحظات رعب وثران فقط فصلت بيننا وبين حدوث مجزرة كنا سنكون نحن ضحاياها."

مقابلة مع أخصائية نفسية جرت في 2013/05/17

احتجزت الجماعة والد الفتاة وابنه المعاق بينما طلبوا من الفتيات التوجه لمنزل أحد سكان القرية وغابوا لحوالي الساعتين والنصف. تقول جوديث إنهم كانوا معصوبي العينين وراكعين على الركب وقد تعرض الوالد للضرب على رأسه ما تسبب له برضوض بسيطة عدا عن الإهانة وشتم للمذهب الدرزي. وقد قال أحدهم مخاطباً أبيها "ألا تريد الكلام؟ حسناً، سنتكلم حين نطلق الرصاص على ابنك المجنون" وأطلق رصاصاً في الهواء بحضور الابن. غير أن بعض النشطاء المدنيين والأهالي تدخلوا وتفاوضوا حتى قررت المجموعة إخلاء سبيلهم جميعاً.<sup>31</sup>

خلود هي فتاة تبلغ من العمر 22 عاماً من منطقة باب الدريب في حمص، وقد اختطفت مع والدها ووالدتها في يوليو/تموز 2012 أثناء عملية مدهامة لمنزلهم شارك بها 7 رجال مسلحين يرتدون لباساً عسكرياً. وهدد الخاطفون الأم بأنهم سيغتصبون ابنتها ويقتلونها أمامها إذا لم تقدم لهم المساعدة في عملية لتبادل المخطوفين. وتم في نهاية المطاف مبادلة خلود وأقاربها بسجناء آخرين، وأفرج عنهم بعد احتجازهم لمدة 24 يوماً، وبعد ذلك غادرت العائلة حمص وتوجهت إلى دمشق.

اختطفت راما العسس على يد أربعة مسلحين بتاريخ 27 أغسطس/آب 2012 من أمام منزلها في حي المهاجرين بالعاصمة دمشق، واحتجزوها في سيارة انفييتي مظلمة بينما صعدوا إلى منزلها وسرقوا أجهزتها الإلكترونية ومبلغاً مالياً كان في المنزل وأخبروا العائلة بأن عليهم تجهيز مبلغ مليوني ليرة سورية فدية مقابل استردادها، ورغم انصياع الأهل بشكل كامل لطلبات الخاطفين والاتفاق على تسليم المبلغ عند مشفى الرازي في منطقة المزة، ظهرت السيارة ذاتها التي أخذت راما قبل يومين وتناولوا من يد شقيقها المبلغ بعد أن أشهروا أسلحتهم في وجهه وقالوا له جملة واحدة قبل أن يبتعدوا "بعد نصف ساعة ستكون الفتاة في المنزل" لكن راما لم تعد بعدها أبداً واختفى كل أثر لها وبالرغم من عدة محاولات لمبادلتها مع مختطفين آخرين أو أسرى إلا أن ذلك لم ينجح قط.<sup>32</sup>

مقابلة جرت في 2013/02/22

## اتخاذ النساء رهائن

تزايدت وتيرة اعتقال النساء لاتخاذهن كرهائن من أجل دفع أقاربهن من الرجال لتسليم أنفسهم أو ضمان تسليم الأسرى أثناء المبادلات ازدياداً كبيراً، حيث بلغ عددهن 125 سيدة بينهن طفلتين في الفترة ما بين ديسمبر/كانون الأول 2012 ومايو/أيار 2013، بحسب ما وثقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان. وفي حمص، تأسست مكاتب شبيهة بالمكاتب العقارية كأماكن لتبادل النساء المخطوفات. تصف إحدى ناشطات حقوق الإنسان العاملات في مدينة حمص طريقة عمل هذه المكاتب التي يديرها أعضاء من الجماعات المسلحة الموالية والمعارضة للحكومة وكيف أن النساء المخطوفات يُستخدمن كرهائن بهدف مبادلتهن بالأسرى.

تقول الناشطة: "تنحصر مهمة المكتب في تأمين عملية التبادل وذلك بمقابل مادي وبشري، مقابل البنت الواحدة 5 شباب و70 ألف ليرة سورية على كل واحد. وقبل تأسيس هذه المكاتب، كانت أغلب حالات الاختطاف تنتهي بقتل الضحية أثناء عملية المبادلة."

خلود فتاة تبلغ من العمر 22 عاماً وهي من حي باب الدريب في حمص، لم تكن تتبنى أي موقف سياسي. لكن حين اختطفت كتيبة الفاروق المعارضة أحد القناصة التابعين للجيش وابن عم لضابط مهم، قام هذا الضابط باختطافها وأسرتها لإجبار الكتيبة على عدم قتل القناص وضمان عودته حياً.

احتجزت راما في أبريل/نيسان 2011 على يد قوات الأمن بسبب مشاركتها في اعتصام سلمي وأفرج عنها في اليوم التالي. وبعد 45 يوماً شاركت في مسيرة سلمية وتعرضت لاعتداء على يد قوات الأمن، ولكنها نجحت في تجنب الاعتقال. وفي أبريل/نيسان 2012، أصدر فرع فلسطين التابع للاستخبارات العسكرية مذكرة لاعتقالها بتهمة دعم الجيش السوري الحر. وفي أغسطس/آب 2012، اختطفت راما من قبل 4 من عناصر الشبيحة الذين نصبوا لها كمينا خارج منزلها. وتلقى والدها مكالمة هاتفية من الخاطفين يطلبون مبلغ مليوني ليرة سورية كفدية للإفراج عنها. وبعد يومين، قام والدها بدفع الفدية وقيل له إن ابنته ستعود إلى بيتها خلال نصف ساعة، إلا أنها لم تعد إلى المنزل أبداً.

بيان صحفي صنف في 2012/09/08 صادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان

<sup>31</sup> مقابلة أجريت في إبريل/نيسان 2013.

<sup>32</sup> انظر: البيان الصحفي الصادر من الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتاريخ 8 سبتمبر/أيلول 2012.

تقول **خلود** عن حادثة اختطافها: "داهم سبعة مسلحين بلباس الجيش السوري برفقة ضابط بالأمن السياسي يدعى أبو علي منزلنا، ودون أي يسمحوا لنا بأي كلمة وضعوا على أعيننا عصابة سوداء وأخذونا إلى منزل آخر هو منزل الشخص المختطف، لم يسمحوا لي حتى بوضع غطاء رأسي (...). وقضينا 24 يوماً كانت الأشد رعباً في حياتي، حيث كان أبو علي يتوعد باغتصابي وتقطيعي إن لم تُعد كتيبة الفاروق ابن عمه.

تضيف والدة خلود: "لن أنسى أبداً ذلك اليوم في المكتب حيث أتوا بنا بعد عقد الصفقة وسلمنا المدعو ف. د. لهم مقابل الأسير وفتاتين من الطائفة العلوية بالإضافة لأشخاص آخرين غيرنا لكني لم أعرف ماهية الصفقة، كان موقفاً حرجياً وصعباً لم أتوقف عن البكاء وكان الجميع من الرجال، كان موقفاً صعباً ومخيفاً للغاية."

يقول المقدم المنشق خالد يوسف الحمود:<sup>33</sup> "بتاريخ 26 فبراير/شباط 2012 اعتقلت عناصر الأمن العسكري عدداً من النساء في إدلب وأوقفوهن على الجدار وراحوا يضربوهن على أماكن حساسة في أجسادهن، رداً على اعتقال الثوار نجل وزوجة العميد في جهاز الأمن العسكري نوفل الحسيني، ما دفع الثوار لإطلاق سراحهما بعد ساعتين.

ويضيف الحمود: "قبل ذلك بيومين، اعتقلت قوات الأسد الأطفال والنساء داخل المساجد في قرى جبل الزاوية، وراحوا يطلقون نداءات عبر مكبرات المساجد لجنود الجيش الحر بأن يسلموا أنفسهم، وإلا سيعمدون إلى تصفية رهائنهم من نساء وأطفال."

بتاريخ 10 ديسمبر/كانون الأول 2012، قامت مجموعات مسلحة بقيادة المقدم ياسر العبود بمهاجمة مساكن صيدا وسيطرت عليها، وهي قطعة عسكرية تعد مقراً لضباط الجيش الحكومي يوجد فيها مدافع ثقيلة وهاون إضافة لمضادات طائرات. وفي العملية، احتجزت المجموعات المسلحة عدداً من الموالين بمن فيهم 5 سيدات. فقامت السلطات حينها بتعميم أمر على جميع الحواجز المنتشرة في المدينة باعتقال أي فتاة من أجل الضغط على المجموعة بإطلاق سراح الأسرى المقبوض عليهم أثناء الهجوم. وبحلول مساء ذلك اليوم بلغ عدد المعتقلات 105 أغلبهن طالبات. وتحت الضغط أطلقت المجموعة سراح النساء الخمسة، وبعد أربعة أيام من الحادثة، داهمت الحكومة قرية النعيمة التي ينحدر منها المقدم المنشق ياسر العبود الذي قاد الهجوم على المساكن، واعتقلت شقيقته. ولغاية أغسطس/آب، كان مصيرها لا يزال مجهولاً.

بتاريخ 9 فبراير/شباط 2013، أوقفت مجموعة من الجنود مرابطة عند حاجز يعفور في ريف دمشق سيارةً تقل إحدى المعلمات واعتقلتها مع أطفالها الثلاثة عمر أكبرهم 14 سنة وأصغرهم عام واحد. وكان الهدف من الاعتقال الضغط على زوجها، المنتمي لكتائب حركة أحرار الشام الإسلامية، لكي يُطلق سراح بعض الأسرى. وقد فشلت المفاوضات عدة مرات، قبل أن تنجح في 26 مارس/آذار 2013. وبعد إطلاق سراحهم، قرروا مغادرة البلاد خشية اعتقالهم مجدداً.

<sup>33</sup> مقابلة أجريت بتاريخ 26 آذار 2013.



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK

RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME

الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان

Vestergade 16 - 1456 Copenhagen K - Denmark

Tel: + 45 32 64 17 00 - Fax: + 45 32 64 17 02

E-mail: [info@euomedrights.net](mailto:info@euomedrights.net)

Website: <http://www.euomedrights.org/eng/>